

الكويت¹

نظرة عامة على قوانين الأسرة المسلمة وممارساتها
(تم التحديث في 31 مايو/أيار 2017)

الوصف				مسائل في قانون الأسرة	
الممارسات العملية	الإجراءات	السياسات	قانون السوابق القضائية	الإطار التشريعي	
وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2016 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد جاءت الكويت في المركز الـ 51 على مؤشر التنمية البشرية، وفي المركز الـ 70 على مؤشر عدم المساواة بين الجنسين. ¹⁵		تحفظت الكويت على المواد 9(2)، و16(1)(و)، و29 من سيداو. وبالنسبة للمادة 16(1)(و)، فقد أعلنت الكويت أنها "لا تعتبر نفسها ملزمة بأحكام المادة 16 (f)(1)، في حال تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة". ¹³ وفي تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو في 2003، ذكرت الحكومة الكويتية، أن العديد من التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالأسرة، حرصت على كفالة أمنها واستقرارها. ¹⁴	قضت محكمة الاستئناف الكويتية في 2 ديسمبر/كانون الأول 2007، بأن قانون الأحوال الشخصية (1984)، يطبق على كل الكويتيين، بغض النظر عن انتمائهم الطائفي. بيد أن المحاكم الكويتية، اعتادت على الفصل في بعض الأمور (مثل الحضنة والميراث)، وفق أحكام المذهب الجعفري، إذا كانت أطراف القضية من الشيعة. ¹²	تنص المادة 7 من الدستور، على أن العدل، والحرية، والمساواة، دعائم المجتمع. ² تنص المادة 8 من الدستور، على أن الدولة تصون دعائم المجتمع، وتكفل الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص للمواطنين. ³ أعلنت المادة 9 من الدستور، الأسرة أساساً للمجتمع، وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن. وألزمت المادة القانون، بأن يحفظ كيانها، ويقوي أوصرها، ويحمي في ظلها الأئمة والطفولة. ⁴ نصت المادة 29 من الدستور، على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين؛ ⁵ ولكن لم يأت ذكر المساواة بين الجنسين على وجه التحديد. قانون الأحوال الشخصية الكويتي، رقم 51 لسنة 1984، ⁶ هو القانون المدون الرئيسي، فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالزواج والعلاقات	هل يشتمل الدستور على مادة حول المساواة، وهل هناك استثناءات؟ هل هناك قوانين معينة تعتبر الزواج شراكة بين متساويين، مثل قوانين الأسرة و/أو القوانين التي تتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية، مدونة كانت أو غير مدونة؟ وإذا كانت مدونة، فما هي أسماء تلك القوانين التي تنطبق على هذه الأمور؟ وإذا كانت مدونة، فهل تنطبق تلك القوانين على كل المواطنين بغض النظر عن ديانتهم؟ وإذا لم تكن مطبقة على كل المواطنين، فهل تنطبق على جميع المسلمين، أم أن هناك قوانين مدونة لكل طائفة من طوائف المسلمين؟ وإذا كانت القوانين غير المدونة، أو المدونة، لا تكفي للتعامل مع مسألة معينة، فكيف يتم التعامل مع تلك المسألة، هل تطبيق أحكام مذهب فقهي معين مثلاً؟ هل تنص تلك القوانين صراحةً على الأدوار النمطية للنوع عند تناولها

- 1 مشروع مساواة هذا، والذي يهدف إلى وضع خريطة لقوانين الأسرة المسلمة على مستوى العالم، تتولى قيادته زينة أنور، وتقوم على تنسيقه الباحثة الرئيسية، شارميلا شارما، بدعم مكثف من سلمى وحيدى، وطالبات بوحدة حقوق الإنسان الدولية بمدرسة هارفارد للقانون. وبخصوص جدول الكويت هذا، نود أن نتقدم بالشكر أيضاً إلى كبيراً جونز من مدرسة هارفارد للقانون، وإثراء الرفاعي على مداخلتهما في إعداد الجدول.
- 2 المادة 7 من دستور الكويت (1962)، https://www.constituteproject.org/constitution/Kuwait_1992.pdf
- 3 المادة 8 من دستور الكويت (1962)، https://www.constituteproject.org/constitution/Kuwait_1992.pdf
- 4 المادة 9 من دستور الكويت (1962)، https://www.constituteproject.org/constitution/Kuwait_1992.pdf
- 5 المادة 29 من دستور الكويت (1962)، https://www.constituteproject.org/constitution/Kuwait_1992.pdf
- 6 قانون الأحوال الشخصية (1984)، <https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Forms/QanoonAlAhwalAlMadaniyah.pdf>
- 12 Ali El-Erian, "Jafari Personal Status Department and personal status law in accordance with the doctrine of al-Jafari", 25 December 2012, <http://alaryan110.blogspot.com/2012/12/blog-post.html>
- 13 United Nations Treaty Collection Website: https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&clang=en
- 14 Kuwait State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/KWT/1-2 (2003), p.79, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>
- 15 UNDP, "Human Development Report 2016", Table 5, pp. 214-217, http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf

				<p>الأسرية، للغالبية المسلمة من سكان الكويت، بغض النظر عن انتمائهم الطائفي.⁷ فإذا كان هناك أمرٌ لم تعالجه مواد القانون على نحو كافٍ، فصل القاضي في القضية، وفق أحكام المذهب الفقهي للزوج أو الأب.⁸ وبوجه عام:⁹</p> <ul style="list-style-type: none"> • بالنسبة للأغلبية السنية: تطبق محاكم الأسرة، أحكام المذهب المالكي والحنفي. • بالنسبة للأقلية الشيعية: تطبق محاكم الأسرة، أحكام المذهب الجعفري. <p>على الرغم من الضمانات الدستورية بالمساواة، فقد طرح قانون الأحوال الشخصية الكويتي، إطاراً للعلاقة الزوجية يقوم على "تبادلية" الحقوق و"تكاملها" (في مقابل "التساوي" في الحقوق) بين الزوجين، بحيث يُتوقع من الزوجة الطاعة، في مقابل إنفاق الزوج عليها وحمايتها لها. وعلى ذلك:¹⁰</p> <ul style="list-style-type: none"> • عرّفت المادة 1 من قانون الأحوال الشخصية، الزواج بأنه عقدٌ بين رجل وامرأة تحل له شرعاً، غايته السكن والإحصان وقوة الأمة. • نصت المادة 74، على أن النفقة تجب للزوجة، على زوجها بالعقد الصحيح، ولو كانت موسرة. • نصت المادة 84، على أن الزوج عليه إسكان زوجته في مسكن يناسب أمثاله. • نصت المادة 87 على ما يلي: (1) إذا امتنعت الزوجة عن الانتقال إلى منزل الزوجية بغير مسوغ، أو منعت الزوج أن 	<p>الأدوار الزوج والزوجية، أي هل تنص على أن الزوج هو رأس الأسرة أو على أن الزوجة هي المقدم الأول للرعاية، مثلاً؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة</p> <p>المادة 16 (1) (ج) الفقرتان 17-18، والتوصية العامة رقم 21 الفقرتان 54-55، والتوصية العامة رقم 29</p>
--	--	--	--	--	---

7 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017

8 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017

9 المادتان 343، و345 (أ) من قانون الأحوال الشخصية (1984)؛ <https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Forms/QanoonAlAhwalAlMadaniyah.pdf>؛ Faisal Al-Termi, "Organisation and functioning of Kuwait legal system", (Journal of Humanities, Culture and Social Sciences, 1:2, 2015), p. 72, 2017

10 المواد 1، و74، و87 من قانون الأحوال الشخصية (1984)، <http://oaji.net/articles/2016/2902-1455619184.pdf>

[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)

				<p>يساكنها في منزلها، ولم يكن أبى نقلها، سقط حقها في النفقة؛ و(2) لا يثبت نشوز الزوجة، إلا بامتناعها عن تنفيذ الحكم النهائي بالطاعة، و(3) على الزوجة أن تثبت أن الزوج لم يكن أميناً عليها، أو لم يعد المسكن الشرعي، أو امتنع عن الإنفاق عليها.</p> <p>بالنسبة للزواج والعلاقات الأسرية للأقليات غير المسلمة في الكويت (مثل المسيحيين)، فننظمها أحكامهم الخاصة بهم.¹¹</p>	
<p>وفقاً لبيانات الزواج حول العالم لسنة 2015، التي نشرتها الأمم المتحدة، فقد ارتفع متوسط السن عند الزواج الأول بين الإناث في الكويت، من 25.2 سنة في 1996 إلى 27.5 في 2005، وبين الرجال من 27.7 إلى 28.9 خلال الفترة نفسها.²²</p>	<p>في الحالات التي لم يبلغ فيها العريس أو العروس سن 17 أو 15 سنة على الترتيب، يتعين عليهما تسجيل الزواج، ولكن وثيقة الزواج الرسمية لا تصدر حتى يبلغا 17 و15 سنة على الترتيب.²¹</p>	<p>ذكرت الحكومة الكويتية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو في 2003، أن توثيق عقد الزواج في السجلات الرسمية، أو التصديق عليها ممنوع، ما لم تتم الفتاة الخامسة عشرة ويتم الفتى السابعة عشرة من العمر وقت التوثيق.¹⁹</p> <p>أعدت الحكومة الكويتية التأكيد، في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو في 2016، على أن قانون الأحوال الشخصية حدد سن</p>	<p>لم يُص قانون الأحوال الشخصية (1984) صراحةً، على حد أدنى لسن الزواج، ولكنه أشار ضمناً، إلى أنه 15 سنة للإناث و 17 سنة للذكور.</p> <p>اشتترطت المادة 24 من قانون الأحوال الشخصية (1984)، في الأهلية للزواج مجرد بلوغ الطرفين.¹⁶ ولكن:</p> <ul style="list-style-type: none"> • نصت المادة 26، على الحد الأدنى لسن الطرفين، حتى يتسنى توثيق عقد الزواج أو المصادقة عليه (15 سنة للفتاة و 17 سنة 	<p>الحد الأدنى لسن الزواج وتساوي الجنسين فيه</p> <p>هل يوجد حد أدنى لسن الزواج؟ وهل هناك استثناءات من الحد الأدنى لسن الزواج (كأن يكون الحد الأدنى 18 سنة مثلاً، واستثناءات تنزل به إلى 16 سنة)؟ هل يوجد حد أدنى مطلق لسن الزواج بلا استثناءات؟ هل هناك مساواة في الحد الأدنى لسن الزواج؟ هل يتساوى الحد الأدنى لسن الزواج مع سن الرشد القانوني؟ هل توجد إجراءات للتحقق من بلوغ الحد الأدنى لسن الزواج، يتم اتباعها قبل إبرام عقد الزواج؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادة 16(2)</p>	

11 المادة 346 (أ) من قانون الأحوال الشخصية الكويتي (1984) [http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)

16 المادة 24 من قانون الأحوال الشخصية (1984)، [http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)

19 Kuwait State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/KWT/1-2 (2003), p. 80, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

21 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017-2011، pp. 121-122

22 United Nations Population Division, "World Marriage Data 2015", <https://esa.un.org/ffps/Index.html#/maritalStatusData>

		<p>الزواج ب15 سنة للفتاة و17 سنة للفتى، كما منع القانون توثيق عقد الزواج في السجلات الرسمية أو التصديق عليها، إذا قل السن عن ذلك وقت التوثيق. وأكدت الحكومة الكويتية كذلك، على أن اختيار المرأة لزوجها، أمرٌ ثابتٌ في القانون، وليس للأب أن يجبر ابنته على الزواج.²⁰</p>		<p>للفتى).¹⁷</p> <ul style="list-style-type: none"> منعت المادة 92 المحكمة، من الاستماع للدعوى المتعلقة بالزوجية، ما لم يكن الزواج ثابتاً بوثيقة زواج رسمية، كما منعتها كذلك من سماع الدعوى، إذا كان سن الزوجة أقل من 15 سنة، أو سن الزوج أقل من 17 سنة وقت رفع الدعوى¹⁸. 	<p>الفقرات 36-39، والتوصية العامة رقم 21</p>
<p>بحسب معلومات مستقاة من أرض الواقع، قد تُجبر المرأة التي اختطفت أو اغتُصبت، على الزواج لمحو العار وإنقاذ شرف العائلة. وفي هذه الحالة، يصبح الزواج صحيحاً ولا تُشترط موافقة المرأة، بحسب المادة 182 من قانون الجزاء، والتي تعفي الخاطف من الجزاء العقابي، إذا تزوج ضحيته</p>	<p>للعروسين اللذين أكرها على الزواج، أن يرفعا دعوى لإلغاء الزواج أمام المحكمة.²⁸</p> <p>توثيق عقد الزواج وجوبي لإثبات الزواج، ولسماع أي دعوى متعلقة بالزواج، أو الطلاق، بما في ذلك النفقة، والحضانة، والميراث. وقد وفرت وزارة العدل، المعلومات المتعلقة بالإجراءات، على موقعها</p>	<p>أكدت الحكومة الكويتية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سداو في 2016، أن قانون الأحوال الشخصية نص صراحةً، على أن حق الاختيار والرضا، قاصرٌ على العاقدتين فقط (الزوج والزوجة).²⁷</p>	<p>في القضية رقم 10/8721، رفعت زوجة دعوى على والدها وزوجها، متهمَةً والدها بأنه زوجها بغير موافقتها، ولا حتى علمها بالزواج. وفي الوقت نفسه، رفع الزوج دعوى طاعة على الزوجة. قضت المحكمة بفسخ الزواج.²⁶</p>	<p>بعض النظر عن سن كلٍ منهما، تجب موافقة العروس والعريس على الزواج. وبالتالي، فزواج الإيجاب محظور.²³</p> <p>نصت المادة 8 من قانون الأحوال الشخصية، على أن الزواج ينعقد بإيجاب من ولي الزوجة وقبول من الزوج، أو ممن يقوم مقامهما.²⁴</p> <p>التسجيل الوجوبي لعقد الزواج نصت عليه المادة 92 من قانون الأحوال الشخصية، والتي اشترطت لثبوت الزواج، أن يكون مؤثماً بوثيقة زواج رسمية. غير أن عدم تسجيل الزواج لا</p>	<p>موافقة المرأة على الزواج</p> <p>هل يعتبر الزواج صحيحاً بدون موافقة المرأة؟ هل يُحظر إجبار المرأة على الزواج؟ هل توجد صيغة رسمية (مطبوعة) لعقد الزواج؟ إذا كانت هذه الصيغة موجودة، فما هي بنودها بوجه عام، وهل تشتمل على بنود معينة تستحق الإشارة إليها باعتبارها تعزز حقوق المرأة أو تضعفها؟ هل يوجب القانون تسجيل الزواج؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادة 16 (1) (ب) الفقرتان 15-16، والتوصية العامة رقم 21</p>

17 المادة 26 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،

[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)

18 قانون الأحوال الشخصية رقم 51 لسنة 1984 (كما تم تعديله)، المادة 92. <https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Forms/QtanoonAlAhwalAlMadaniyah.pdf>

20 Kuwait State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/KWT/5 (2016), p. 30, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

23 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017

24 المادة 8 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،

[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)

26 Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1", (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), p. 127

27 Kuwait State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/KWT/5 (2016), p. 30, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

28 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017

<p>بإذن من وليها.³² أشار بحث أكاديمي، إلى أنه في ظل عدم اشتراط إجراءات زواج السنة، ظهور المرأة أو أخذ رأيها مباشرة، فمن الممكن أن يزوّج الأب ابنته دون علمها. ويتوقف احتمال حدوث ذلك على ضمير الأب وعلاقته بابنته.³³</p>	<p>على الإنترنت.²⁹ توجد صيغة رسمية لعقد الزواج وإجراءات توثيق العقد، وهي متاحة على موقع وزارة العدل.³⁰ بالنسبة للسنة، لا يُشترط توقيع العروس على عقد الزواج. أما بالنسبة للشريعة، فيجب أن توقع العروس، للتأكد من موافقتها الفعلية على الزواج.³¹</p>			<p>يفسده بالضرورة. ونصت المادة 92، كذلك، على أن الزواج يمكن إثباته بدليل قانوني.²⁵</p>	<p>الفقرات 25-26، و33-34، والتوصية العامة رقم 29</p>
<p>بحسب بحوث أكاديمية:⁴⁶</p> <ul style="list-style-type: none"> • يصعب على المرأة، عمليًا واجتماعيًا، رفع دعوى عضل، لأنها تعني، في الأساس، 		<p>أكدت الحكومة الكويتية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو في 2003، أن المرأة في دولة الكويت لها مطلق الحرية في اختيار الزوج.⁴⁵</p>	<p>في القضية رقم 48/95، تزوجت فتاة ضد رغبة أبيها، ثم استطاع الأب الحصول على حكم بفسخ الزواج. ولكن الفتاة رفعت، بعد ذلك، دعوى عضل على أبيها،</p>	<p>تلتزم موافقة ولي العروس على الزواج، بغض النظر عن سنها³⁴: يجب أن يكون الولي ذكرًا وهو العصبية بنفسه حسب ترتيب الإرث (أي الأب، ثم الابن، ثم الجد، ثم الأخ غير الشقيق من الأب، ثم العم، ثم العم غير الشقيق للأب).³⁵</p>	<p>قدرة المرأة على إبرام عقد زواجها هل يُشترط موافقة الولي لصحة عقد الزواج؟ وإذا كانت موافقته مطلوبة، فهل يحق للمرأة اختيار وليها؟ هل تستطيع المرأة اللجوء إلى المحكمة، أو إلى هيئة أخرى مختصة، لطلب</p>

- 25 المادة 92 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 29 موقع وزارة العدل على الإنترنت، <https://www.moj.gov.kw> ،
- 30 موقع وزارة العدل على الإنترنت، <https://www.moj.gov.kw/sites/ar/authentication/Pages/applicationforms.aspx>
- 31 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017؛ 127؛ Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1", (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), p. 127; Sistani's fatwas on marriage: <http://www.sistani.org/arabic/book/17/964/>; Shia Book on Marriage: <http://www.aqaedalshia.com/ahkam/nekah/masael/index.htm#03>
- 32 المادة 182 من قانون الجزاء (1960)،
http://gulfmigration.eu/database/legal_module/Kuwait/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/2.1%20Penal%20Law_AR.pdf؛
Selfscholar, "The Middle East's "Rape Marriage" Laws", *Law, Human Rights and Education in the Middle East*, 18 July 2012، 8، و29-30 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
<https://selfscholar.wordpress.com/tag/kuwaiti-penal-code/>
- 33 Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1", (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), p. 127
- 34 المواد 8، و29-30 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)؛ Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1", (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), pp. 126-128
- 35 المادة 37 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 45 Kuwait State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/KWT/1-2 (2003), p. 80, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>
- 46 Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1", (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), pp. 133-135

<p>وقوف المرأة في وجه أسرته، للمطالبة بالموافقة على الزواج. فإذا رفضت المحكمة الدعوى، لن يكون أمام المرأة سوى العودة إلى أسرته، التي رفعت عليها دعوى أمام المحكمة.</p> <ul style="list-style-type: none"> معظم دعاوى العزل، ترفعها ابنة لا تعيش مع أبيها، لطلاق أبويها وعيشها في حضانة أمها. بما أن القانون لا يحدد الأساس الذي يجب على القاضي أن يقبل بموجبه طلب المرأة الزواج أو يرفضه، فقد أصبح الأمر خاضعاً، إلى حدٍ بعيد، 			<p>لرفضه عودتها إلى زوجها السابق رغم كونها حاملاً. أذنت لها المحكمة بالزواج مجدداً من زوجها السابق، مستندة، بشكل أساسي، إلى كونها حاملاً.⁴¹ في القضية رقم 89/2001، رفعت الأم والابنة، كلتاهما، دعوى عزل على الأب، لرفضه السماح لابنته بالزواج، مدعياً أن العريس لم يتوجه إليه أولاً لطلب يدها، وقالت إن العريس تنطبق عليه شروط الكفاءة. رفضت المحكمة دعوى العزل لأن العريس لم يطلب يد الفتاة من أبيها.⁴² في القضية رقم 3131/1991، رفعت أخت دعوى عزل على أخيها، لرفضه السماح لها بالزواج،</p>	<p>القاضي ولي الفتاة التي ليس لها ولي ذكر.³⁶ وإذا عزل الولي الفتاة، فلها أن ترفع الأمر إلى القاضي ليأمر أو لا يأمر بالتزويج.³⁷ للولي غير المحرم، أن يزوج نفسه من موليته برضاها.³⁸ للمرأة أو وليها، الحق في فسخ الزواج عند عدم الكفاءة. والعبارة في الكفاءة بالصلاح في الدين.³⁹ لكل من الزوجين، بموجب المادة 40 من قانون الأحوال الشخصية، أن يضيف شروطاً إلى عقد الزواج طالما لم تنافي أصل العقد، أو كانت محرمة شرعاً أو قانوناً. وقد أوجب القانون تسجيل الشروط في وثيقة العقد.⁴⁰</p>	<p>الإذن بالزواج في حالة رفض وليها الموافقة على زواجها؟ هل يحق للمرأة التفاوض حول حقوقها الزوجية قبل الزواج، وهل يمكن تغيير تلك الحقوق أثناء الزواج؟ إذا كان ذلك ممكناً، فمن الذي يحق له تغيير تلك الحقوق ووفق أية شروط: موافقة الطرفين مثلاً؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(أ)، و 16(ب) الفقرتان 15-16، والتوصية العامة رقم 21 الفقرة 34، والتوصية العامة رقم 29</p>
--	--	--	--	---	---

- 36 المادة 29 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 37 المادة 31 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 38 المادة 32 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 39 المادتان 34-35 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 40 المادتان 40-41 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)

41 Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1", (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), p. 133

42 Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1", (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), pp. 133-134

<p>إلى رؤية القاضى</p> <ul style="list-style-type: none"> • ينبغي عدم التهوين من الآثار السلبية على المرأة، من قدرة الولي على فسخ الزواج، حيث تحد من قدرتها على الزواج. 			<p>مستنداً إلى أن العريس ينتمي إلى طائفة أخرى من طوائف المسلمين. كان العريس، الذي يشغل وظيفة مستقرة، قادراً على توفير مستوى جيد من المعيشة للأخت. قضت المحكمة بأن الأخ، بوصفه ولياً، له سلطة تقرير مدى كفاءة العريس لأخته، وارتأت المحكمة أن طائفة العريس أمر يؤثر في معيار الكفاءة. وبالتالي، حكمت المحكمة برفض دعوى العضل، على أساس أن للأخ الحق في رفض زواج أخته من العريس، لاختلاف طائفة كل من العريس والعروس.⁴³ في القضية رقم 855/1995، رفعت ابنة (36 سنة)، دعوى عضل على أبيها، لرفضه السماح لها بالزواج، مستنداً إلى أن العريس عراقي. أشارت المحكمة إلى أن القانون اتخذ من الدين معياراً للكفاءة، ولكنها ارتأت أن الجنسية يجب أن تضاف كذلك، بوصفها معياراً للكفاءة. واستناداً إلى أن جنسية العريس قد تجلب العار على عائلة العروس، رفضت المحكمة دعوى العضل.⁴⁴</p>		
<p>تشى البيانات المتاحة بتقدير</p>				<p>للرجل المسلم أن يتزوج حتى أربع زوجات دون</p>	<p>تعدد الزوجات</p>

Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1", (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), p. 134
Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1", (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), p. 134

43
44

<p>واسع لتعدد الزوجات، يتراوح بين 2% و13% من إجمالي عدد الزوجات.⁵² بحسب معلومات مستقاة من أرض الواقع، هناك حاجة حقيقية لإصلاح القانون، لجعل إخطار الزوجات بالزواج الجديد للزوج، وجوبيًا قانونًا.⁵³ بحسب بحوث أكاديمية ومعلومات من أرض الواقع، فزواج المسيار ظاهرة جديدة نسبيًا في الكويت. ورغم أنه يحدث سرًا، فهو غير شائع.⁵⁴</p>			<p>أي مراجعة قانونية، بما في ذلك ما نصت عليه الشريعة الإسلامية.⁴⁷ نصت المادة 21 من قانون الأحوال الشخصية، على أن الرجل لا يجوز أن يتزوج بخامسة، قبل أن ينحل زواجه بإحدى زوجاته الأربع وتنقضي عدتها.⁴⁸ منعت المادة 85، الزوج من أن يسكن مع زوجته ضرة لها، في مسكن واحد بغير رضاها.⁴⁹ لا تستطيع الزوجة منع زوجها من اتخاذ زوجة أخرى، ولكن لها أن تشتترط في عقد زواجها، أن الزوج إذا تزوج بأخرى فلها الحق في الطلاق.⁵⁰</p> <p>زواج المسيار محظور.⁵¹</p>	<p>هل يحظر القانون تعدد الزوجات أو يفرض شروطًا صارمة عليه؟ هل يشترط الحصول على إذن من المحكمة للزواج بأخرى؟ هل يُشترط الحصول على موافقة الزوجة الحالية للزواج بأخرى؟ هل يجب إعلام الزوجة الحالية باتخاذ الزوج زوجة أخرى؟ هل الزواج المؤقت، مثل زواج المسيار، معترف به؟ هل يجب تسجيل عقد الزواج عند تعدد الزوجات؟ هل يحق للمرأة أن تشتترط في عقد زواجها عدم اقتتان زوجها بزوجة أخرى في المستقبل؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة الفقرة 14، والتوصية العامة رقم 21 الفقرة 34، والتوصية العامة رقم 29</p>
--	--	--	---	---

- Badria Al Wadi, Sheikh Hameed Al Mubarak, Ahmed Al Attawi, "Women's Rights in the Kuwait Personal Status Law and Bahraini Shari'a Judicial Rulings (Theory Part), (Bahrain: Freedom House, 2009), p. 36, [http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf) 47
- المادة 21 من قانون الأحوال الشخصية (1984)، [http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf) 48
- المادة 85 من قانون الأحوال الشخصية (1984)، [http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf) 49
- المادتان 40-41 من قانون الأحوال الشخصية (1984)، [http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf) 50
- Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1", (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), p. 141؛ أيار/مايو 2017، 51
- Chelby K, Women of Polygamous Marriages in an Inpatient Psychiatric Service in Kuwait (Journal of J Nervous and Mental Disease, 173:1, 1985), 52
- <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/3965613>; KuwaitCulture, "Between Two Wives", Culture, 16 December 2016, <http://www.kuwaitculture.org/two-wives-experiences-polygamy/>; Sylvia Westall, "Marriage loses its sparkle", Reuters, 10 October 2012, <http://www.reuters.com/article/us-kuwait-marriage-idUSBRE8990XP20121010>
- معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017 53
- Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1", (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), pp. 142-؛ أيار/مايو 2017، 54
- 142

بحسب بحوث أكاديمية ومعلومات من أرض الواقع، فليس من غير الشائع، عملياً، للرجل: 64	رغم أن قانون الأحوال الشخصية، لا يُلزم بتسجيل الطلاق، فهناك خطوط إرشادية لتسجيل الطلاق، 62 وإجراءات تسجيله متاحة على موقع وزارة العدل. 63		وفر قانون الأحوال الشخصية ثلاث آليات مختلفة للطلاق، وهي: (1) الطلاق بإرادة منفردة من جانب الزوج، و(2) التطلق قضائياً، و(3) الخلع.	<p>حق التطلق</p> <p>هل يتساوى الرجل والمرأة في حق التطلق؟ هل يستطيع الزوج تطلق زوجته بدون سبب، ودون أن يضطر إلى اللجوء للمحكمة؟ ما هي الأشكال الرئيسية للطلاق؟ هل تتطلب ممارسة أي شكل من أشكال الطلاق اللجوء إلى المحكمة؟ هل تتساوى أسباب الطلاق بالنسبة لكل من الزوج والزوجة؟ هل الطلاق بإرادة منفردة محظور؟ وإن لم يكن الطلاق بإرادة منفردة محظوراً، فما هي إجراءاته، أي هل يُشترط حضور الزوجة التي سيتم تطلقها، وهل يُشترط وجود شهود، وهل يتعين على الزوج الراغب في التطلق اللجوء إلى المحكمة، وهل يتم إعلام الزوجة المطلقة بطلاقها؟ هل يمكن تفويض الزوجة بالحق في تطلق نفسها؟ وإذا كان ذلك ممكناً، فهل هو ممكن بحكم القانون أم من خلال عقد الزواج؟ هل يوجب القانون تسجيل الطلاق؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادة 16 (1) (ج)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • أن يطلق زوجته دون إخبارها؛ فلا تكتشف أنها مطلقة إلا عندما يسلمها مندوب المحكمة أوراق طلاقها. • أن يرفع دعوى طاعة على الزوجة مدعيًا نشوزها. إذا صدر حكم الطاعة يتعين على الزوجة العودة إلى مسكن الزوجية، فإذا أبت أصبحت ناشراً (أي لا متزوجة ولا مطلقة). نشوز الزوجة يسقط حقها في النفقة. غير أنه لا يجوز تنفيذ حكم الطاعة جبراً على الزوجة. 65 			<p>للزوج أن يطلق زوجته بإرادة منفردة، دون قيود كبيرة. 55 ولكن هناك اختلاف بين السنة والشريعة فيما يتعلق بالشهود، حيث لا يتطلب تطلق الزوج السنوي لزوجته، وجود شهود، بينما يُشترط عند الشيعة، وجود شاهدين. 56</p> <p>هناك أسباب عديدة، تتيح للزوجة طلب الطلاق من المحكمة، وتشمل: (1) امتناع الزوج عن النفقة، و(2) غياب الزوج لفترة طويلة أو سجنه، و(3) مرض الزوج بمرض مزمن خطير، و(4) الردة. فضلاً عن ذلك، فللزوجة طلب الطلاق لإضرار الزوج بها قولاً أو فعلاً، بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما. 57</p> <p>في قضايا الطلاق للضرر، تبذل المحكمة وسعها للإصلاح بين الزوجين، فإذا تعذر الإصلاح، عينت حكّمين (بفضل أن يكونا حكماً من أهله وحكماً من أهلها) للسعي في الصلح. فإذا استنفدت كل السبل واستحال الإصلاح بينهما، أصدر القاضي حكمه، على أساس التقرير الذي</p>	

المواد 102-110 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،

[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)

معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017؛ 162، (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), p. 162؛ Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1",

المواد 120-148 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،

[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)

معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017

Website of the Ministry of Justice, Directorate of Shari'i Notarisation, <https://www.moj.gov.kw/sites/ar/authentication/Pages/applicationforms.aspx>

المادتين 87-88 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،

[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf); Information obtained from Kuwaiti advocate, May 2017; Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1",

(Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), Footnote 98, pp. 161-164

المادتين 87-88 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،

[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)

<p>وفق تقرير إعلامي، ما زال عدم اشتراط تسجيل الطلاق، يمثل فجوة في القانون، وكثيراً ما يُنتقد بوصفه سبباً في إشكاليات كثيرة. فقد تحدثت تقارير عن حالات، طلق فيها الزوج زوجته، دون إخطارها لتحاشي الالتزامات المالية المترتبة على الطلاق. 66</p>				<p>يرفعه إليه الحكمان. ويوجه عام، إذا كان مصدر الخلاف:⁵⁸</p> <ul style="list-style-type: none"> • الزوج، اقترح الحكمان الطلاق، دون مساوئ بشيء من حقوق الزوجة، المترتبة على الزواج والطلاق. • الزوجة، اقترح الحكمان التطلق، نظير رد المهر أو دفع الزوجة لتعويض آخر للزوج. • الزوج والزوجة معاً، اقترح الحكمان التطلق دون عوض، أو بعوض يتناسب مع نسبة إساءة كل طرف. <p>في قضايا الطلاق للضرر، لا يُكتفى بشهادة الزوجة وحدها لإثبات الضرر، بل تجب شهادة رجلين أو رجل وامرأتين لإثبات الضرر.⁵⁹ للزوجة أن تطلب الطلاق خلعاً، فتحصل عليه في مقابل تعويض، تدفعه للزوج بالاتفاق فيما بينهما. تُشترط موافقة الزوج لإيقاع الخلع.⁶⁰ لا يستطيع الأب إجبار الأم على التنازل عن حضانة الأبناء، كجزء من التعويض في الخلع.⁶¹</p>	<p>الفقرتان 17-18، والتوصية العامة رقم 21 الفقرات 34 , 39-40، والتوصية العامة رقم 29</p>
				<p>بوجه عام، يحق للمرأة بعد الطلاق، الحصول</p>	<p>حقوق المرأة المالية بعد الطلاق</p>

- 58 المادة 130 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 59 المادة 133 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 60 المواد 111-119 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 61 المادة 118 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 66 Yacoub Al-Sane', "Proving a Divorce: Family Court Law", *Al Qabas*, 27 March 2016, <http://alqabas.com/8173/>

				<p>على نفقة عدة، خاصة إذا كان الطلاق قد تم بإرادة منفردة من جانب الرجل. تتوقف فترة العدة على وضع المرأة، أي ما إذا كانت حائضاً أم حاملاً، فتتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة.⁶⁷ بالإضافة إلى ذلك، يحق للمرأة السنية، نفقة متعة لا تتجاوز نفقة سنة. يراعى في تقدير مبلغ النفقة، حال الزوج يسيراً أو عسراً، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك. لا نفقة لمعتدة من وفاة، ولا للمطلقة إذا كان (1) الزوج قد فسخ بطلب من الزوجة، أو (2) وقع الطلاق برضاها، أو (3) كان الطلاق للضرر بسبب منها.⁶⁸ مفهوم الأموال الزوجية غير موجود. الأب مسؤول عن نفقة أبنائه بعد الطلاق. إذا كانت الأم حاضنة، فعلى الأب أن يدفع لها نفقة حضانية، بما في ذلك اجرة مسكن. للابنة والابن الحق في النفقة، حتى يستطيع كل منهما أن يستغني عن النفقة.⁶⁹</p>	<p>المفهوم القانوني المتعلق بالأصول الزوجية، هل هو موجود؟ هل يتم تقسيم ممتلكات الزوجية مناصفة عند انفساخ الزواج؟ هل يُعترف بدور المرأة، بوصفها زوجة وأماً، في المساهمة في الحصول على تلك الأصول؟ ما هي النفقة الزوجية المتاحة للزوجة بعد الطلاق؟ هل يحق لها الحصول على نفقة خلال فترة العدة؟ هل يحق لها الحصول على نفقة متعة؟ من المسؤول عن نفقة الأبناء بعد الطلاق؟ هل يمكن للزوجين أن يدرجا في عقد الزواج، الاتفاق على تقسيم الأصول التي تم الحصول عليها أثناء الزواج؟ وهل يمكن تعديل هذا البند؟ وإذا كان التعديل ممكناً فمن الذي يقوم به وعلى أي أساس: اتفاق الطرفين مثلاً؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(ج)، و16(1)(ح) الفقرتان 30-33، والتوصية العامة رقم 21 الفقرات 34-35، و43-48، والتوصية العامة رقم 29</p>
<p>بحسب معلومات من أرض الواقع وتقارير إعلامية، يحظى الرجال، أحياناً،</p>		<p>ألزمت المادة 16 من قانون محكمة الأسرة، الحكومة الكويتية بإنشاء مركز أو أكثر</p>	<p>تأخذ المحكمة في اعتبارها العديد من العوامل عند الفصل في قضايا الحضانية:</p>	<p>للأم الأولوية في الحضانية بعد الطلاق عند السنة</p>	<p>حضانة الأبناء هل يتساوى الأبوان في حقوق حضانية الأبناء؟</p>

67 المواد 157، و160، و162 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،

[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf); Badria Al Wadi, Sheikh Hameed Al Mubarak, Ahmed Al Attawi, "Women's Rights in the ; مايو/أيار 2017، [http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)، (Bahrain: Freedom House, 2009), p. 58,

68 المادة 165 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،

[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf); Information obtained from Kuwaiti advocate, May 2017

69 المواد 118، و186-187، و197-198، و202-203 من قانون الأحوال الشخصية (1984)، [http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf); Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1", (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), pp. 180, 183

<p>بمعاملة تفضيلية عند النظر في قضايا الحضانة. ومن ذلك، خبر نُشر في 2014، لأم فقدت حضانة ابنها لأن طليقها أطلع المحكمة - ضمن عدد من القرائن - على صورة لها بالمايوه البيكيني بصحبة رجلٍ آخر.⁷⁸</p>		<p>في كل محافظة، يُخصَّص لتسليم المحضون ورؤيته.⁷⁵ وقد أكدت وزارة العدل التزامها بتطبيق هذه المادة.⁷⁶ ولكن، حتى مايو/أيار 2017، لم يكن هناك سوى مركز واحد فقط في الكويت.⁷⁷</p>	<p>74 ● في القضية رقم 139/98، كانت الأم سنية والأب شيعي. ولأن الشيعة يتهون أولوية الأم في الحضانة، عند سنٍ أبكر من السن التي ينهي عندها السنة الحضانة، فقد طالب الأب بحضانة أبنائه الثلاثة، وحكمت له محكمة أول درجة بحضانة أصغرهم، وباستمرار حضانة الأم للثنتين الأخرين، لأن ذلك كان اختيارهما. غير أن الأم استأنفت على الحكم، فحصلت على حضانة الثلاثة لأنها سنية، وقانون الأسرة، المطبق في هذه</p>	<p>والشيعة على حد سواء.⁷⁰ بالنسبة للسنة: للأم الأولوية في حضانة الابنة، حتى تتزوج ويدخل الزوج بها، وفي حضانة الابن حتى بلوغه.⁷¹ بالنسبة للشيعة: للأم الأولوية في الحضانة حتى بلوغ الأبناء سن السابعة.⁷² يسقط حق الأم في الحضانة إذا: (1) لم تكن بالغة، أو (2) لم تكن متمتعة بالعقل أو الأمانة أو القدرة على تربية المحضون، أو (3) تزوجت بغير محرم للمحضون.⁷³</p>	<p>إذا لم يكونا متساويين، فمن له الأولوية في الحضانة؟ هل يتم تحديد الطرف الحاضن على أساس المصلحة الفضلى للطفل؟ هل تفقد الأم الحضانة تلقائيًا بمجرد زواجها من آخر، أو إذا اعتُبرت ناشئًا، أو عندما يصل الابن أو الابنة إلى سن معينة، تنتقل عندها الحضانة إلى الأب؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(د)، و16(1)(و) الفقرتان 19-20، والتوصية العامة رقم 21</p>
---	--	--	---	--	---

- 70 المادة 189 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf);
- 71 المادة 194 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 72 حول ملخص لمختلف آراء المذهب الجعفري، انظر الكتب الفتوائية للسيسستاني حول الزواج: <http://www.sistani.org/arabic/book/17/964/> وكتب الشيعة حول الزواج: <http://www.aqaedalshia.com/ahkam/nekah/masael/index.htm#03>
- 73 المادتان 190-191 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،
[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 74 Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law, Part 1", (Arab Law Quarterly, 24:2, 2010), pp. 175-177
<http://www.gcc-legal.org/BrowseLawOption.aspx?country=1&LawID=4152>، (2015) المادة 16 من قانون محكمة الأسرة
- 75
76 Kuwait News Agency, "Ministry of Justice Affirms Kuwait's Commitment to Care for Family Unity and Integrity", *Kuwait News Agency*, 30 March 2016, <http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2495288&language=ar>
- 77 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017
- 78 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017؛ Habib Toumi, "Mother loses custody over bikini picture", *Gulf News*, 22 May 2014, <http://gulfnews.com/news/gulf/kuwait/mother-loses-custody-over-bikini-picture-1.1336998>

			<p>القضية، يؤيد حضانة الأم في مثل تلك الحالات.</p> <ul style="list-style-type: none"> • في القضية رقم 15/98، كان الأب والأم شيعيين. طالب الأب بحضانة أبنائه الثلاثة (الابن الأكبر والبنين الأصغر). وقد طالب بحضانة الابن، على أساس أنه وصل إلى السن الذي تنتقل عنده حضانته إلى الأب، كما طالب بحضانة البنين، اللتين لم تكونا قد بلغتا سن انتقال الحضانة إليه، على أساس أن الأم غير أهل لحضانتهم. قضت له محكمة أول درجة بحضانة الابن. وفي الاستئناف، قضت محكمة الاستئناف ببقاء الثلاثة في حضانة الأم. • في القضية رقم 167/98، فقدت أم حضانة أبنائها، بحكم محكمة أول درجة لزوجها. ولكنها استأنفت، فأعدت لها محكمة الاستئناف الحضانة، لأنها كانت قد طلقت حينها، مما أتاح لها استعادة حقها في الحضانة. • في القضية رقم 48/98، طالبت أم بحضانة أبنائها 	
--	--	--	--	--

			<p>بعد أن كانت قد فقدتها لزوجها، رغم أنها كانت أكثر أهلية للحضانة. وقد منحتها محكمة أول درجة الحضانة، ولكن محكمة الاستئناف والمحكمة العليا حرمتها من الحضانة.</p> <p>• في القضية رقم 28/94، كان للأم الحاضنة أربعة من الأبناء، وتزوجت ثم طلقت، عندما رفع عليها الزوج الأول، دعوى إسقاط حضانة. وكسب الزوج الأول القضية لأنها تزوجت من "أجنبي"، مما أنهى حقها في الحضانة. وعلى الرغم من أنها طلقت من زوجها الثاني، فقد منحت محكمة أول درجة الحضانة للأب، لأن طلاقها لم يكن نهائيًا (لم تكن فترة العدة قد انقضت بعد). ولكنها استأنفت الحكم، فأعدت لها محكمة الاستئناف الحضانة لأن طلاقها كان قد أصبح نهائيًا حينها.</p>		
				<p>للأب الأولوية في الولاية على أبنائه، يليه الجد العاصب، ثم الأقارب الذكور حسب ترتيب الإرث، حتى يبلغ الصغير أو الصغيرة شرعًا أو</p>	<p>الولاية على الأبناء</p> <p>هل يتساوى الأبوان في حقوق الولاية على الأبناء؟ إذا لم يكونا متساويين، فمن له الأولوية في الولاية؟ هل يتم تحديد من له حق الولاية على أساس المصلحة الفضلى للطفل؟</p>

				<p>يُتم الخامسة عشرة.⁷⁹ ليس للأم الحاضنة أن تسافر بالمحزون، إلا بإذن وليه. وليس للولي أباً كان أو غيره، أن يسافر بالمحزون سفر إقامة، في مدة حضائته إلا بإذن حاضنته.⁸⁰</p> <p>بعد تطبيق قانون حقوق الطفل رقم 21 لسنة 2015، فيخالف الجوانب الصحية والمالية، أصبحت الأم أكثر قدرة على إدارة شؤون المحزون، مقارنةً بوضعها قبل إقرار القانون.⁸¹</p>	<p>مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(د)، و16(1)(و) الفقرتان 19-20، والتوصية العامة رقم 21</p>
<p>وفقاً لبيانات البنك الدولي، فقد انخفض معدل الخصوبة بين النساء من 7.2 طفلاً لكل امرأة في 1960 إلى 2.1 في 2015.⁸⁴ وفقاً لتقرير مجلس السكان حول اتجاهات استخدام وسائل منع الحمل على مستوى العالم لسنة 2015:⁸⁵</p> <ul style="list-style-type: none"> • 56% من المتزوجات اللاني تتراوح 	<p>يتعين على الراغبين في الزواج، الخضوع لفحص طبي قبل إتمام الزواج، للتأكد من خلوهما من الأمراض المعدية أو الوراثية، والحصول على شهادة صحية، تفيد بأن زواجهما آمن. وتحدّد فترة صلاحية الشهادة بستة أشهر من تاريخ الإصدار. ولا يجوز للمأذون، إبرام عقد الزواج، كما لا يجوز لأي جهة، توثيقه إلا</p>			<p>الإجهاض محظورٌ تماماً، إلا لو كان لإنقاذ حياة الأم الحامل أو الحفاظ على صحتها.⁸²</p>	<p>تنظيم الأسرة</p> <p>هل تحتاج الزوجة إلى موافقة الزوج لممارسة تنظيم الأسرة، بما في ذلك الإجهاض، والتعقيم، سواءً بموجب القانون أو بحكم الممارسة الشائعة؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(هـ)، و12 الفقرتان 21-23، والتوصية العامة رقم 21</p>

79 المادتان 208-209 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،

[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)

80 المادة 195 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،

[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)

81 قانون حقوق الطفل (2015)، <http://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/101761/122759/F341630514/K1.pdf>؛ معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017.

82 Centre for Reproductive Rights, "The World's Abortion Laws", 2014, <https://www.reproductiverights.org/sites/crr.civicactions.net/files/documents/AbortionMap2014.PDF>

84 World Bank, "Fertility rates, total (births per woman)", <http://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN>

85 United Nations Population Division, "Trends in Contraceptive Use Worldwide 2015", Annex Table 1, pp. 36-42,

<http://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/family/trendsContraceptiveUse2015Report.pdf>

<p>أعمارهن بين 15-49 سنة يستخدمن وسائل منع حمل، و 44% من النساء يستخدمن وسائل حديثة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • 16% من المتزوجات اللاني تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة واللائي يحتاجن إلى خدمات تنظيم أسرة لا يحصلن عليها. • 62% من المتزوجات اللاني تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة، تفي وسائل منع الحمل الحديثة باحتياجاتهن المتعلقة بتنظيم الأسرة. 	<p>بعد تقديم الشهادة؛ فإذا كانت النتيجة أن الزواج غير آمن، أرفق معهما إقراراً من الطرفين بعلمهما وموافقتهما على إتمام عقد النكاح.⁸³</p>				
<p>بحسب بيانات البنك الدولي، فقد تزايدت نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل من 35% سنة 1990، إلى 48% في 2016؛⁹⁶ كما ارتفعت نسبة مشاركة الذكور في قوة العمل، من 78% إلى</p>	<p>تستطيع المرأة إضافة بنود في عقد زواجها، بما في ذلك ما يحفظ لها حقها في العمل، أو السفر، أو الدراسة.⁹³ تحتفظ المرأة باسمها الأصلي بعد الزواج.⁹⁴</p>		<p>كان قانون جوازات السفر الكويتي الصادر في 1962 (والمعدل في 1994) يشترط، حتى سنة 2009، موافقة الزوج قبل إصدار جواز سفر للمرأة المتزوجة. بيد أن المحكمة الدستورية، أبطلت هذه المادة في 20</p>	<p>تكفل المادة 30 من الدستور الحرية الشخصية.⁸⁶ تنص المادة 31 من الدستور، على عدم جواز تقييد الحرية الشخصية.⁸⁷ تكفل المادة 41 من الدستور، حق العمل لكل كويتي.⁸⁸ ربما يكون قانون الأحوال الشخصية الكويتي قد حد من الحقوق الشخصية للمرأة المسلمة – على</p>	<p>الحقوق الشخصية للزوجين</p> <p>هل تحتاج المرأة إلى موافقة زوجها أو وليها، للعمل، أو اختيار المهنة، أو الخروج من المنزل، أو السفر، أو قيادة السيارة، أو تلقي الخدمات الصحية المختلفة، أو الدراسة، الخ؟ هل يحق للمرأة الاحتفاظ باسم الميلاد عندما تتزوج أو أن تختار اسم العائلة الذي ستحمله؟ هل تستطيع</p>

Kuwait State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/KWT/5 (2016), pp. 30-31, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

المادة 30 من دستور الكويت (1962)، https://www.constituteproject.org/constitution/Kuwait_1992.pdf،
المادة 30 من دستور الكويت (1962)، https://www.constituteproject.org/constitution/Kuwait_1992.pdf،
المادة 41 من دستور الكويت (1962)، https://www.constituteproject.org/constitution/Kuwait_1992.pdf،
المواد 30-41 من قانون الأحوال الشخصية رقم 51 لسنة 1984 (كما تم تعديله)، <https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Forms/QanoonAlAhwalAlMadaniyah.pdf>

معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017

The World Bank, "Labour force participation rate, female (% of female population ages 15+) (modelled ILO estimate)", <http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS>

83

86

87

88

93

94

96

<p>97 84%، خلال الفترة نفسها. وفق تقرير التنمية البشرية لعام 2016، الذي يُصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 98.</p> <ul style="list-style-type: none"> • 57% من النساء اللاتي تخطت أعمارهن 25 سنة، حصلن على بعض التعليم الثانوي، مقارنةً بـ 58% من الرجال في الشريحة العمرية نفسها. • كل النساء والرجال تقريباً، بين 15-24 سنة، يستطيعون قراءة وكتابة جمل قصيرة بسيطة. • 82% من النساء راضيات عن حريتهن في الاختيار، مقارنةً بـ 78% من الرجال. 	<p>تستطيع المرأة التقدم بطلب لتجديد جواز سفرها دون الحاجة لموافقة الزوج. 95</p>		<p>أكتوبر/تشرين الأول 2009، لتعارضها مع المواد 29، و30، و31 من الدستور، والتي تكفل المساواة أمام القانون، والحرية الشخصية، وحرية التنقل. ولكن المحكمة الدستورية، قالت إن هذا الإبطال، لا يلغي حق الزوج في منع زوجته من السفر، إذا كان هناك ما يؤدي إلى الاعتقاد، بأن في سفرها ضرراً له أو للأسرة. 91 لا يستطيع الزوج، منع زوجته من السفر، إلا بإذن من المحكمة، وعادةً ما ترفض المحكمة هذا الطلب، ما لم يكن يخشى هروبها بالأبناء إلى الخارج، وعليه عندئذ أن يقدم الدليل على مثل تلك المخاوف. 92</p>	<p>خلاف ما جاء به الدستور – نتيجة للإطار القانوني الذي يقضي بالنفقة في مقابل الطاعة. فعلى سبيل المثال، قد تفقد الزوجة حقها في النفقة إذا اعتُبرت ناشزاً، وهو ما يمكن أن يحدث إذا: 89</p> <ul style="list-style-type: none"> • امتنعت عن الانتقال إلى منزل الزوجية بغير مسوغ. • خرجت من منزل الزوجية بدون مسوغ مشروع. • خرجت للعمل دون إذن الزوج أو كان عملها منافياً لمصلحة الأسرة. • سافرت بدون إذن الزوج إلا إذا كان السفر مع محرم لأداء فريضة الحج. <p>تنص المادة 22 من قانون العمل في القطاع الأهلي، على عدم جواز تشغيل النساء في الفترة ما بين 10 مساءً و7 صباحاً، وتستثنى من ذلك المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأهلية، والمؤسسات الأخرى التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، كما تستثنى ساعات العمل خلال شهر رمضان المبارك. كذلك، فقد حظرت المادة 23، تشغيل المرأة في "الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحياً"، وتلك التي تقوم على استغلال أئوتتها، بما لا يتفق</p>	<p>المرأة حماية حقوقها الشخصية من خلال عقد الزواج؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادة 16(1)(ز) الفقرة 24، والتوصية العامة رقم 21 الفقرة 34، والتوصية العامة رقم 29</p>
---	---	--	--	--	--

89 المواد 87، و89-91 من قانون الأحوال الشخصية (1984)،

[http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwait%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwait%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)

91 Fahad M Al-Enzi, "The Extent of a Wife's Right to Obtain a Separate Passport in Light of Constitutional Court Ruling No. 256/2008", *Kuwait National Assembly*, September 2010, <http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1620>

92 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017

95 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017

97 The World Bank, "Labor force participation rate, male (% of male population ages 15+) (modelled ILO estimate)",

<http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.MA.ZS>

98 UNDP, "Human Development Report 2016", Tables 5, 9, 14, pp. 214-217, 230-233, 250-253, http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf

				مع الأداب العامة، أو في الجهات التي تقدم خدماتها للرجال فقط. ⁹⁰	
			بالنسبة لقضايا الميراث للشريعة، تطبق المحاكم قواعد الميراث الشيعية، التي تعطي المرأة نصيباً أكبر في الميراث. ¹⁰² فعلى سبيل المثال، قد تراث الابنة في الأسرة الشيعية، نصيباً كاملاً من التركة، في حين تراث الابنة في الأسرة السنية جزءاً فقط من التركة. ¹⁰³	لا تتساوى المرأة مع الرجل في حقوق الميراث، بوجه عام. تنص المادة 18 من الدستور، على أن الميراث تحكمه الشريعة الإسلامية. ⁹⁹ حدد قانون الأحوال الشخصية أنصبة الميراث بحسب درجة القرابة، وفي العديد من الحالات تحصل المرأة على نصف ما يحصل عليه الرجل من التركة. ¹⁰⁰ ولكن هناك استثناء نصت عليه المادة 298 من قانون الأحوال الشخصية، يحصل بموجبها، الأخوة والأخوات من نفس الأم على أنصبة متساوية من تركة الأم. ¹⁰¹	حقوق الميراث هل تتمتع المرأة والرجل المتساويان في درجة القرابة من المتوفى بالحصة نفسها من الميراث وبدرجة متساوية في الترتيب؟ هل توجد إجراءات لمعالجة أي أوجه لعدم المساواة في الميراث بين المرأة والرجل، كأن يتفق الورثة، على سبيل المثال، على أن يرثوا أنصبةً متساوية، أو هل يستطيع الأبناء الاتفاق على التنازل عن ميراثهم لصالح أهم عند موت أبيهم؟ مواد سيداو ذات الصلة الفقرتان 34-35، والتوصية العامة رقم 21 الفقرتان 49-53، والتوصية العامة رقم 29
بحسب تقارير للمجتمع المدني والإعلام، لا توجد إحصائيات يُعتمد بها، حول العنف ضد المرأة في الكويت، نظراً لإحجام المرأة عن التقدم بشكوى رسمية، وحتى إذا تقدمت بها فنادراً ما	ألزمت المادة 8 من قانون محكمة الأسرة، الحكومة الكويتية بإنشاء مركز بكل محافظة، يتولى تسوية المنازعات الأسرية، وحماية أفراد الأسرة من العنف	تنص المادة 31 من الدستور، على أنه لا يُعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة المهينة لكرامته. ¹⁰⁴ لم تُصدر الكويت تشريعاً خاصاً بتجريم العنف المنزلي. على أن مجلس الأمة الكويتي ينظر في مشروع قانون حول العنف المنزلي، ولكن لم ينته	العنف ضد المرأة داخل الأسرة هل توجد قوانين تعرف الأفعال التي تعتبر عنفاً منزلياً، مثل الضرب، وختان الإناث، والاعتصاب الزوجي، وغيرها من أشكال الاعتداء والعنف الجنسيين، والتي من شأنها أن تضر بصحة المرأة العقلية، وتعززها السلوكيات		

- 90 قانون العمل في القطاع الأهلي (2010)، <http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/96194/22-02-2010-> قانون العمل-القطاع-الأهلي-نشر-الجريدة-الرسمية-للعامل-الحق-اجازة-سنوية-مدفوعة-الاجر-مدتها-يوما-بعد-قضاءه-الشهر /
- 99 المادة 18 من دستور الكويت (1962)، https://www.constituteproject.org/constitution/Kuwait_1992.pdf
- 100 المواد 295-328 من قانون الأحوال الشخصية (1984)، [http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 101 المادة 298 من قانون الأحوال الشخصية (1984)، [http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20\(Theory\).pdf](http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/english/Women%27s%20Rights%20in%20Kuwaiti%20Personal%20Status%20Law%20and%20Bahraini%20Judicial%20Rulings%20(Theory).pdf)
- 102 <http://www.aqaedalshia.com/ahkam/erth/index.htm> حول ملخص لقواعد الميراث عند الشيعة، انظر (ي) <http://alaryan110.blogspot.com/2012/12/blog-post.html> ;
- 103 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017.
- 104 المادة 31 من دستور الكويت (1962)، https://www.constituteproject.org/constitution/Kuwait_1992.pdf

<p>يتم توقيف المتهم، وعادةً ما يتم تجاهل الأدلة.¹¹³ غير أن البيانات المتاحة تشي بالارتفاع النسبي، للعنف المنزلي في الكويت (مع الأخذ في الاعتبار أن أرقام تلك الإحصائيات أقل بكثير من المستوى الحقيقي لانتشار العنف المنزلي في الكويت):</p> <ul style="list-style-type: none"> • وفق إحصائيات نشرتها وزارة العدل في 2010، فقد بلغ متوسط الحالات التي تم الإبلاغ عنها بين 2000-2010، 368 حالة سنويًا.¹¹⁴ • بحسب إحصائيات نشرتها وزارة العدل في 2011، 	<p>والإبذاء.¹¹¹ وقد أكدت وزارة العدل، التزامها بتنفيذ ما جاء بهذه المادة.¹¹²</p>	<p>العمل فيه بعد.¹⁰⁵ يشتمل قانون الجزاء، على تجريم بعض الأفعال التي يمكن تطبيقها على العنف المنزلي، مثل الجرائم الواقعة على النفس والجرائم الجنسية.¹⁰⁶</p> <p>لم يجرم قانون الجزاء الاغتصاب الزوجي تحديدًا.</p> <p>قانون الجزاء:</p> <ul style="list-style-type: none"> • لا يجرم الفعل المرتكب بنية حسنة، استعمالاً لحق يقرره القانون، بشرط التزام المرتكب بحدود هذا الحق.¹⁰⁷ • لا يجرم الفعل المرتكب استعمالاً لحق التأديب، من شخص حوّل له القانون هذا الحق، بشرط التزامه حدوده واتجاه نيته إلى مجرد التهذيب.¹⁰⁸ • يُعَفَى المغتصب من العقاب على الجرم، إذا تزوج الضحية.¹⁰⁹ 	<p>التقليدية؟ هل هناك تشريع محدد يجرم العنف المنزلي؟ هل يباح للزوج تأديب زوجته؟ هل يستطيع المتهم بارتكاب انتهاك أن يتزوج ضحيته لتحاشي العقاب؟ هل توجد خدمات لدعم المرأة ضحية الاعتداء أو الانتهاك؟</p> <p>مواد سيداود ذات الصلة التوصيتان العامتان 12 و19 الفقرة 40، والتوصية العامة رقم 21</p>
--	--	---	---

105 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة كويتية، مايو/أيار 2017

106 المادة 160 من قانون الجزاء (1960)،

http://gulfmigration.eu/database/legal_module/Kuwait/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/2.1%20Penal%20Law_AR.pdf

107 المادة 28 من قانون الجزاء (1960)،

http://gulfmigration.eu/database/legal_module/Kuwait/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/2.1%20Penal%20Law_AR.pdf

108 المادة 29 من قانون الجزاء (1960)،

http://gulfmigration.eu/database/legal_module/Kuwait/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/2.1%20Penal%20Law_AR.pdf

109 المادة 182 من قانون الجزاء (1960)،

http://gulfmigration.eu/database/legal_module/Kuwait/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/2.1%20Penal%20Law_AR.pdf

المادة 8 من قانون محكمة الأسرة (2015)، <http://www.gcc-legal.org/BrowseLawOption.aspx?country=1&LawID=4152>

110 Kuwait News Agency, "Ministry of Justice Affirms Kuwait's Commitment to Care for Family Unity and Integrity", *Kuwait News Agency*, 30 March 2016,

<http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2495288&language=ar>

111 Kuwait Society for Human Rights, "A Report on women's Rights in Kuwait", *Submission to the CEDAW Committee for the 68th Session*, 2017, p. 6,

http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/KWT/INT_CEDAW_NGO_KWT_21620_E.pdf; Human Rights Watch, "Kuwait", *Events of 2009*,

<https://www.hrw.org/world-report/2010/country-chapters/kuwait>; Kuna, "Hidden Pain: Physical abuse against women rising in Kuwait", *Kuwait Times*, 31 January 2017,

<http://news.kuwaittimes.net/nearly-one-domestic-violence-case-reported-kuwait-every-day/>; Nawara Fattahova, "Nearly one domestic violence case reported in Kuwait

everyday", *Kuwait Times*, 17 December 2014, <http://news.kuwaittimes.net/nearly-one-domestic-violence-case-reported-kuwait-every-day/>

112 Nawara Fattahova, "Nearly one domestic violence case reported in Kuwait everyday", *Kuwait Times*, 17 December 2014, <http://news.kuwaittimes.net/nearly-one-domestic-violence-case-reported-kuwait-every-day/>

<http://news.kuwaittimes.net/nearly-one-domestic-violence-case-reported-kuwait-every-day/>

<p>فقد أبلغت 35% من الكويتيات عن وقوعهن ضحايا للإيذاء من قِبَل الزوج.¹¹⁵</p> <p>كشفت مسحٌ أجرته باحثة أكاديمية من جامعة الكويت على 1,071 امرأة، عن أن 40% ممن شملهن المسح، عانين عنقاً جسدياً من الزوج مرة واحدة على الأقل (19% أفصحن عن أنهن نادرًا ما يتم إيذاهن، و13% يتعرضن للإيذاء أحيانًا، و8% يتعرضن للإيذاء بشكل منتظم).¹¹⁶</p>				<ul style="list-style-type: none"> • يعاقب بعقوبة مخففة، مرتكب جريمة "الشرف"، حتى إذا انطوت على عنف.¹¹⁰ 	
<p>بحسب تقارير لوزارة الداخلية البريطانية، والمجتمع المدني، والإعلام، تُمثل مشكلة البدون في الكويت مصدر قلق حقوقي منذ عقود. والبدون هم من لا وطن لهم، حيث وُلدوا من أم كويتية وأب من البدون، إذ عادةً ما يُجرمون من الخدمات الاجتماعية والحقوق</p>		<p>تحفظت الكويت على المادة (2)9 من سيداو، معلنةً أن الحكومة الكويتية تحفظ بحقها في عدم تطبيق المادة (2)9 من الاتفاقية، طالما تعارضت مع قانون الجنسية الكويتية، الذي يقضي بأن جنسية الأبناء تحددتها جنسية والدهم.¹²¹</p>		<ul style="list-style-type: none"> • للرجل الكويتي أن يكسب زوجته الأجنبية جنسيته، إذا توافرت فيها شروط معينة.¹¹⁷ غير أن القانون لم ينص تحديدًا على إكساب الزوجة الكويتية جنسيتها لزوجها الأجنبي. • لا تفقد المرأة الكويتية التي تتزوج من أجنبي جنسيتها الكويتية، إلا إذا دخلت في جنسية زوجها.¹¹⁸ • يُكسب الأب جنسيته لأبنائه، أيًا ما كان محل ميلادهم.¹¹⁹ للام الكويتية أن تُكسب أبنائها جنسيتها، فقط إذا كان الأب مجهولاً، أو لم 	<p>حقوق الجنسية</p> <p>هل يحق للزوجة أن تنتقل جنسيتها إلى زوجها الأجنبي وأبنائها؟ هل يمكن سحب جنسية المرأة البالغة بشكل تعسفي بسبب الزواج أو فسخ الزواج، أو بسبب تغيير زوجها أو والدها لجنسيتها؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادة 9 الفقرة 6، والتوصية العامة رقم 21</p>

110 المادة 153 من قانون الجزاء (1960)،

http://gulfmigration.eu/database/legal_module/Kuwait/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/2.1%20Penal%20Law_AR.pdf

115 Nawara Fattahova, "Spousal Abuse ... Kuwait's Secret Shame", *Kuwait Times*, 30 October 2014, <http://news.kuwaittimes.net/spousal-abuse-kuwaits-secret-shame/>

116 Kuna, "Hidden Pain: Physical abuse against women rising in Kuwait", *Kuwait Times*, 31 January 2017, <http://news.kuwaittimes.net/nearly-one-domestic-violence-case-reported-kuwait-every-day/>

117 المادة 8 من قانون الجنسية الكويتية (1959)، <http://www.refworld.org/docid/3ae6b4ef1c.html>

118 المادة 10 من قانون الجنسية الكويتية (1959)، <http://www.refworld.org/docid/3ae6b4ef1c.html>

119 المادة 2 من قانون الجنسية الكويتية (1959)، <http://www.refworld.org/docid/3ae6b4ef1c.html>

121 United Nations Treaty Collection Website: United Nations Treaty Collection Website: https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&clang=en

الأساسية 122				<p>يُثبت نسبه إليه قانوناً. وفي هذه الحالة، يجوز بقرار من وزير الداخلية، معاملة القُصّر معاملة الكويتيين لحين بلوغهم سن الرشد.</p> <p>120</p>	
--------------	--	--	--	---	--



المادة 3 من قانون الجنسية الكويتية (1959), <http://www.refworld.org/docid/3ae6b4ef1c.html>
 UK Home Office, "Country Information and Guidance: Kuwait: Bidoons", 2016, https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/566157/CIG_-_Kuwait_-_Bidoons.pdf; Sebastian Kohn, "Stateless in Kuwait: Who Are The Bidoon?", *Open Society Foundations*, 24 March 2011, <https://www.opensocietyfoundations.org/voices/stateless-kuwait-who-are-bidoon>, Nasra M. Shah, "Second generation non-nationals in Kuwait: Achievements, aspirations and plans", (LSE Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, 32, 2013), <http://www.lse.ac.uk/middleEastCentre/kuwait/documents/Second-generation-non-nationals-in-Kuwait.pdf>

120

122